الاسفل وبعد خمس عشرة سنة اخرجها وزرعها فنبت منها احد عشر نوعاً كان معظم النابت منها ٢١ بذرة من الخمسين والتسعة الانواع الباقية لم ينبت منها شيء

اسئلة واجوبتها

القاهرة — بينما كنت اطالع في كتاب فقه اللغة المطبوع في مطبعة الآبآء اليسوعيين في بيروت مصححاً ومضبوطاً بقلم حضرة الاب شيخو عثرت في صفحة ٦٧ على هذه العبارة « الوَضَح بياض الغرّة * التحجيل والبرص والبَهَق بياضٌ يعتري الجلد يخالف لونهُ وليس من البرص » . فلم افهم كيف يقول ان « التحجيل » بياضٌ يعتري الجلد مع ان المعروف ان التحجيل من الوان الشعر لا الجلد . ثم كيف يختم كلامهُ بقولهِ « وليس من البرص » مع انهُ عدّ البرص في جملة البياض الذي نفى كونهُ من البرص فكانهُ قال البرص ليس من البرص » وهو تناقضٌ ظاهر فكيف ذلك

وقرأت في صفحة ١٠٢ ما نصهُ « الشَّحْم ارتفاع قصبة الانف مع استواء اعلاها » . وجآء بعد ذلك باسطرٍ قليلة « الخَشَم عِرَض الانف يقال ثورٌ اخشم » . وقد قلَّبت في كتب اللغة فلم اجد « الشحم » بمعنى ارتفاع قصبة الانف ولا « الخشَم » بمعنى عِرَض الانف فما صحة هذين اللفظين

وجآء ايضاً في هذا الكتاب في صفحة ٢٣٦ ما صورتهُ « قال ابو سعيدٍ السيرافيّ :

الخُربة بالبآء في الجلدِ والخُرتة بالتآء في الحديدِ

وقد اجتهدت في تقطيع هذا البيت فلم يستقم لي على وجه ولم اعرف من اي بحرٍ هو ولا كيف اتفق الجلد مع الحديد في القافية فارجو ان توضحوا لي هذه المعضلات كلها ولكم الفضل

ارنست ابو طاقية

من المتخرجين في مدرسة اليسوعيين بالقاهرة

الجواب — اما المسئلة الاولى فهي ولا شك من «تصحيحات» حضرة الاب في هذا الكتاب وقد راجعنا هذا الموضع في النسخة المطبوعة في مصر وفي نسخة خطٍّ قديمةٍ عندنا فوجدنا العبارة في النسختين على هذه الصورة « الوَضَح بياض الغرّة والتحجيل والدرهم والبرص ، البَهَق بياضٌ يعتري الجلد يخالف لونهُ وليس من البرص » . فقولهُ بياض الغرّة والتحجيل الى قولهِ والبرص كل هذا من معاني الوضح وقولهُ بعد ذلك البهق بياضٌ يعتري الجلد الى آخرهِ كلامٌ مستأنف وقولهُ اخيراً وليس من البرص عائدٌ الى البهق وحدهُ ولا تعلق لهُ بما قبلهُ وهذا هو المتعارَف في الاستعمال وعليهِ نصوص اللغة . قال في القاموس « الوَضَح محركةً بياض الصبح والقمر والبرص والغرّة والتحجيل في القوائم والشيب والدرهم الصحيح » الى آخر ما ذكر من معانيهِ . وقال في الصحاح في تفسير البهق هو « بياضٌ يعتري الجلد يخالف لونهُ ليس من البرص » اه . فنصّ على ان الذي ليس من البرص هو البهق لا البرص واما البرص فلا يكون الا من البرص بل هو البرص بعينهِ لا يحتمل مناقشةً ولا جدالاً

وبقي مما « يُتفكَّه بهِ » في هذه المسئلة ان حضرة الاب لما حذف حرف العطف قبل لفظ « التحجيل » وزادهُ قبل « البهق » صارت العبارة بهذه الصورة « التحجيل والدرهم والبرص والبهق بياض يعتري الجلد » فلما تأمل هذه العبارة وجد ان ذكر « الدرهم » لايستقيم في هذا التعداد لانهُ لا يصح ان يقال الدرهم بياضٌ يعتري الجلد فحذفهُ ولعلهُ ظنهُ غلطاً من المؤلف وهو ولا جرم ضربٌ من الذكآء لا ننكرهُ على حضرة الاب لكن العجب انهُ انكر ان يكون الدرهم بياضاً يعتري الجلد ولم يفطن الى انهُ لا يجوز ان يكون البرص ليس من البرص

واما لفظتا « الشحم » و « الخشم » فالتحريف فيهما من الناسخ وان لم يقصد التحريف ولو انهُ صغَّر « حآء » الشحم حتى تصير بصورة «الميم» وقصَّر « شين » الخشم حتى تصير بصورة « الثآء » لقرأهما حضرة الاب « الشمَم » و « الخثَم » . . . على انا لا ننكر على الاب فضيلة الامانة في نقل هاتين الكلمتين وان لم يراعِ هذه الفضيلة في نقل العبارة السابقة

واما مسئلة البيت الذي رواهُ لابي سعيد السيرافي ولم يتأتَّ لكم تقطيعهُ فان لحضرة الاب طريقةً في وزن الشعر غير الطريقة التي تعرفونها وان احببتم ان تقفوا عليها فراجعوا مجلد السنة الثانية من الضيآء صفحة ٨٥ . على ان الاب من الذين صنفوا في علم العروض فمن العجب ان يعلّم الناس اوزان الشعر ثم يلتبس عليهِ الفرق بين الشعر والنثر وما نظنهُ الا حسب هذه العبارة بيتاً من ارجوزةٍ للسيرافي في فقه اللغة لانهُ وجد الفقرة الاولى منها مختومةً بالجِلد والثانية مختومة بالحديد وكلتاهما آخرها دال . واما كون

الجلد والحديد لايتوافقان في القافية فهو مما لايقف في طريق امثال حضرة الاب ... وقد اذكرتنا هذه المسئلة ما فعلهُ من نقيض ذلك في خطبة « الالفاظ الكتابية » حيث اورد المؤلف البيت الآتي في صفة الكلام فقال

تزين معانيهِ الفاظهُ والفاظهُ زائنات المعاني

وهو بيتٌ من بحر المتقارب فادمجهُ حضرة الاب في جملة النثر مع وجود التنبيه عليهِ في لفظ المؤلف حيث قال « ولكن مما يُحمَد من التأليف والنظم (والصواب في التأليف) ان يكون كما قلت » ثم اورد البيت فدل بذلك على انهُ يشير الى كلامٍ قالهُ من قبل واوردهُ هنا على سبيل التمثل كما يستدركهُ البصير من اول لمحة

آثار ادبيّة

كتاب ايثار الحق على الخلق — اهدت لنا شركة طبع الكتب العربية في القاهرة نسخة من هذا الكتاب الجليل وهو من تأليف الامام المجتهد ابي عبد الله محمد بن مرتضى اليماني استقرى فيهِ المواضع التي اختلف فيها ائمة الاسلام في تفسير الآيات القرآنية وكشف فيها عن وجوه الصواب بالنصوص والادلة . وقد استنسخت الشركة هذا الكتاب من مكتبة الجامع الاموي بدمشق واعتنت بطبعهِ وتصحيحهِ وهو يشتمل على نحو ٤٨٠ صفحة كبيرة وثمنهُ ١٥ غرشاً